SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMAN SCIENCES VOL.25 NO. 1 2026
DOI: 10.51984/A9180888

مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية
Sebha University Journal of Human Sciences

Journal homepage: http://www.sebhau.edu.ly/journal/johs

المواطنة في ليبيا حفريات في ذاكرة الفعل الاجتماعي والسياسي

علي محمد علي الطنازفتي

قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا

الملخص:

يناقش هذا البحث إشكالية الوعي بالمواطنة في الإدراك المجتمعي الليبي، ومستوى الوعي السياسي الاستراتيجي المصاحب لها. ويُنظر إلى مصطلح «الوطن» بوصفه الحاضن الرئيس للمواطنة، إذ تنعكس دلالاته على إحيائها وتنمية الممارسة المرتبطة بها. وانطلاقًا من هذه الإشكالية، يستعرض البحث حفريات الوعي بالمواطنة في المخيال الليبي ضمن حدود الوعي المجتمعي، مع التركيز على قابلية هذا الوعي لتأسيس مواطنة فاعلة ومستقرة. كما يتناول أثر رواسب «قلق المكان» في ذاكرة الفعل السياسي داخل المجتمع الليبي. وبالإضافة إلى ذلك، يتطرق البحث إلى تحليل مؤثرات الفعل السياسي وما طرأ عليه من تدهور وقلق نتيجة تعدد المراحل الانتقالية، الأمر الذي أفضى إلى مماطلات في الحوار السياسي وغياب قيم التسامح. وقد تجلّى هذا الوضع في مظاهر جلد الذات ونقض العهود، ما أسهم في انتكاسة الإرادة السياسية وانكسارها، وأدى إلى تراجع قيم الوطن في وعي الأفراد المقيمين داخله، لتغدو ضعيفة ومخذولة. إن هذه الانتكاسة وما صاحبها من تخاذل تستدعي ضرورة ردّ الاعتبار لقيم المواطنة، عبر إحيائها وتجديدها وتعزيزها بنداء سياسي حركي يلتزم بالأسس الديمقراطية، ويسهم في تعزيز الوحدة الوطنية.

الكلمات المفتاحية:

الوعي بالذات
ذاكرة الوعي
قلق المكان قيم المواطنة والوطن
نداء دعوي

Citizenship in Libya: Excavations in the Memory of Social and Political Action

Ali Mohammed Ali Al-Tanazfti

Department of Political Science , Faculty of Economics and Commerce , Al-Asmariya Islamic University, Zliten, Libya

ABSTRACT

This research examines the issue of citizenship awareness within the Libyan societal perception and the level of accompanying strategic political awareness. The concept of the “nation” is viewed as the primary incubator of citizenship, as its meanings are reflected in the revitalization of citizenship and the development of its practice. Based on this premise, the study explores the archaeological layers of citizenship awareness within the Libyan collective imagination, within the boundaries of societal consciousness, with a particular focus on the potential for establishing an effective and stable form of citizenship. It also addresses the impact of the residual effects of “place anxiety” on the memory of political action in Libyan society. Furthermore, the research analyzes the factors influencing political action and the deterioration and anxiety it has experienced as a result of multiple transitional phases. This has led to procrastination in political dialogue and the erosion of values of tolerance. Such conditions have manifested in practices of self-flagellation and the breach of commitments, contributing to a setback and fragmentation of political will. Consequently, the values of the nation, in the perception of those residing within it, have become weakened and marginalized. This setback and accompanying negligence underscore the urgent need to restore the values of citizenship through revitalization, renewal, and reinforcement, by means of a dynamic political call that adheres to democratic principles and contributes to strengthening national unity.

Keywords:

Values of citizenship
memory of awareness
values of the nation
self-awareness
anxiety of place
advocacy call

المقدمة

قد يعرف الليبيون نسبهم العرقي وانتماءهم اللغوي والديني إلى حدٍّ ما، بوصفه انتماءً إلى الجغرافيا والتاريخ، غير أنّهم – في ظل هذا التصدّع البنيوي – قد لا يعون اليوم على أي أساس مرجعي أو أيديولوجي يقفون، من أجل تضميد جراح الوطن، ولمّ شمله، وفتح أفق للحوار بين قاطنيه، وحماية شوكته وسيادته، وترسيخ الوعي بالمصير الوجودي، وبناء ثقافة العيش المشترك. ويعني ذلك أن التفكير الاستراتيجي يكاد يكون معدومًا أو مهمشًا، وهو ما يجعل

*Corresponding author:
E-mail addresses: alialtnazfti@yahoo.com

Article History : Received 15 October 2026 - Received in revised form 08 March 2026 - Accepted 10 March 2026

سؤال المواطنة معلقًا، ومهددًا، وغائبًا في جغرافيا التدافع الليبي، المتناحر على المكانة ورمزية كرسي السلطة، والفقير في الاستقرار النفسي، والمضطرب في التموضع الاجتماعي.

ولإثبات الوعي بهذا الفهم، تبرز ضرورة إعادة تفعيل قيم الإنسان وإنسانيته، بوصفها مدخلًا تأسيسيًا للوصول إلى مفهوم المواطنة، حتى يعي الليبيون المسار الذي يسلكونه، ويقيّموا ما يعتري واقعهم من نقاط قوة وضعف، ويصبحوا سادة أنفسهم. ذلك أن الوضع الراهن يقودهم إلى مسارات الضياع والضعف والتفكك والانحدار، ويدفع بالدولة نحو منزلة «الدولة الفاشلة» المدينونة. وقد ولّدت هذه المفارقة شعورًا متناميًا بدعاوى الانشقاق (الفيدرالي)، إلى جانب تفاقم «قلق المكان» المتمثل في النزوح(1)، والتهجير، والاغتيالات، والمقابر الجماعية.

وعليه، فإن العيش المشترك داخل الوطن يقتضي منطق الأخذ والعطاء، ووجود حكومات رشيدة لا حكومات عاجزة عن السيطرة، قادرة على بسط سيادتها وتقديم الخدمات داخل حرمها الوطني، لا أن تتصرف وكأنها مستأجرة لهذا الوطن، مستسلمة لكل ما يهدده، وتتعامل مع الإشكاليات عبر المال وحده. ففي ظل هذا الواقع، يُختزل الفرد(2) ليغدو كيانًا مبرمجًا، منزوعًا من قيمه الإنسانية والآدمية؛ فهو " كيان ، فرد (3) ذات ، ...." مجرد «رقم كمي» يُشترى ويُباع، أو «عميلًا مفعولًا به» لا فاعلًا، خاضعًا لرمزية وأعراف السيطرة الاجتماعية والسياسية.

ويشير هذا التصور إلى تعثّر مفهوم الإنسان، كمبنى ومعنى منتج، في المجال العام الليبي. وتقتضي إعادة صياغته سياسيًا وقانونيًا وعيًا جديدًا ممن يتصدّرون المشهد السياسي عن جدارة ووطنية، بعد وقف المناكفات السياسية الارتجالية التي استنزفت الموارد، وأنهكت الوطن المتشظي بانقساماته المؤسسية، والمحاصصة، وتعدد المراحل الانتقالية، والارتهان للبند السابع، إلى جانب قيادات خاوية فكريًا وعاجزة ميدانيًا، لا تدرك الدور السياسي الوطني، بل تتباهى بأدوار وظيفية مرتهنة للخارج، في ما يمكن وصفه بـ«القيادة من الخلف».

وقد انعكس هذا الارتباك السياسي الجامح، والارتباك الديمقراطي المفرغ من مضمونه – والمقبول لدى من كُلِّفوا بالقيادة – على آلام المواطن، بعدما اكتفى هؤلاء بالامتيازات، وأهملوا الاصطفاف خلف احتياجات الناس وقضايا الوطن. فكان خواؤهم الفكري وفقدانهم للدور المسؤول سببًا في تعميق معاناة وطن يستغيث من مغتصبي سيادته ومستنزفي موارده.

وتتمثل إشكالية هذا البحث في التساؤل الآتي: هل ارتقى مستوى التصور والإدراك الاستراتيجي لدى السياسيين الليبيين إلى مفهوم الوطن، بوصفه الحاضن للمواطنة والمنمّي لها؟ أم ما يزال التفكير محصورًا في مفهوم «الموطن» الجهوي(4)، الذي تتفاوت فيه درجات الانتماء من منطقة إلى أخرى؟ أم انحدر إلى مستويات أدنى، كأن يكون الانتماء مليشاويًا، أو أضيق من ذلك، مقتصرًا على بيت العائلة؟ وما الضرورات الكفيلة بردّ الاعتبار لقيم المواطنة؟ وما الضوابط اللازمة لتعزيزها؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات، تنطلق فرضية البحث من أن مفهوم المواطنة في ليبيا يرتكز على إشكالية الوضع السياسي القائم، ولا يمكن أن يستقيم في ظل معادلة سياسية مغتصبة من قبل المليشيات، ما لم يتشكّل حضوره الدستوري والقانوني، الذي ما يزال في حالة سبات. كما أن المواطنة لا تزال مجرّدة من معناها الوظيفي والسلوكي، إذ يقتصر حضورها على التلفظ بمبناها اللفظي في المجال العام، بينما فصلتها الاصطفافات السياسية بين فسطاطين (قبلي وبعدي) (5).، فضلًا عن ذلك، فإن المصطلح مازال يعاني في ذاته من أولوية ترجيح تقديمه وظيفيًا احيانا وتأخيره احيانا أخرى ما بين دوائر الانتماء الموطن "الجهوي" أو العائلي كانتماء فرعي، دون أن يرتقي إلى مستوى الوطن بوصفه هُوية جامعة.

ويضاف إلى ذلك اضطرابه بين منشئه الغربي وإشكاليته في السياق العربي، في ظل غياب الوعي باستراتيجيته المعيارية القائمة على ثنائية الحقوق والواجبات، وتداخله مع مصطلحات سابقة مثل: الرعية، والثوري، والمرء، والكيان، والفرد، والذات، والتابع، والآخر، والأغيار. وهكذا يتحرك المفهوم في المجال العام بين «الموطن» و«العائلة»، وقد يتجاوز ذلك إلى النفي والاستبعاد والعزل، وصولًا إلى المقابر الجماعية. والمفارقة أن الخطاب الديمقراطي مُعلن ومرفوع، في حين يبقى الوطن مكبّلًا بقواعد أجنبية وجماعات وظيفية تمثل رهانات سياسية خارجية، أفقدت الوطن ومنتسبيه سيادتهم القولية والفعلية.

ولا ينطلق النقد في هذا البحث من نزعة مازوشية أو رغبة في تضخيم الشعور بالذنب أو جلد الهوية الوطنية وشخوصها، رغم أن الليبيين لا يشكلون استثناءً عالميًا في تعثر تحقيق قيم المواطنة. وإنما يسعى البحث إلى تحليل وكشف حفريات المسكوت عنه، من عقد الاستعلاء والاحتقار، والدوس على قيم أبناء الوطن الواحد، وترسيخ ثقافة الغلبة، والنظر إلى موارد الدولة بوصفها غنيمة للغالب الآني. فالمكاشفة والمصارحة، على الرغم مما تسببه من صدمات نفسية، تفتح العيون وتكشف صدأ القلوب تمهيدًا لجَلائها.

أما من حيث المنهج، فقد اعتمد البحث مقاربة أنثروبولوجية للوقوف على مفهوم المواطنة بوصفه آلية حركية فاعلة في الوسط الديموغرافي للإقليم الليبي، باعتبار أن موضوع الأنثروبولوجيا هو الإنسان وما يتصل به من أبعاد مادية ومعنوية، ماضية وحاضرة ومستقبلية، أي دراسة سلوك الإنسان ومعتقداته في بيئته الاجتماعية الطبيعية بأبعادها الوظيفية(6). ويتقاطع هذا المنهج مع المنهج التاريخي من خلال تتبع بعض الأحداث الماضية في الذاكرة الليبية واستدعائها في سياق التحليل، بما يحيي جراحًا ظلّ الصمت يلفّها ولم تندمل بعد.

كما كان الاقتراب الثقافي هو الأجدر بالحضور في متن البحث، بوصفه أداة لرصد الوقائع والأحداث المجتمعية المعيشة، عبر الملاحظة المباشرة، إلى جانب قراءة الباحث وسماعه للأحداث التراثية، وتحويلها من مجرد فهم إلى معرفة واعية، تتجسد في خطاب تواصلي تفاعلي داخل سياقات النص. ويُختتم البحث، في محوره الثالث، بنداء حركي موجّه إلى من يعي ويتصوّر ويدرك معاناة الوطن والمواطن في المجال العام الليبي.

وانطلاقًا من هذه المعطيات، كان المدخل هو الغوص في عمق الثقافة المجتمعية المتجذّرة في الذوات، لفهمها واستجلاء مفترقات طرقها ومتطلباتها، والوعي بمتغيراتها وتداعياتها على مفهوم المواطنة. وعليه، توزعت محاور البحث على النحو الآتي:

المحور الأول: حفريات في حدود الوعي بالمواطنة في المخيال العام الليبي.

المحور الثاني: خوار العمل السياسي وتداعياته على تأسيس قيم المواطنة.

المحور الثالث: قيم المواطنة بين ضرورات ردّ الاعتبار ونداء الدعوة لتعزيزها.

المحور الأول: حفريات في حدود الوعي بالمواطنة في المخيال العام الليبي

إن حقوق «المواطنة» التي يمارسها المجتمع الليبي هي ما يتعين على أي باحث أن يكون قادرًا على مشاهدتها، وتمييزها، ووصفها، وتحليلها، حتى لا يتحدث في فراغ، أو تصدر أحكامه مخالفة لما هو قائم ومتصوَّر. ففحص الحياة الاجتماعية والسياسية في عمقها غاية في الأهمية، لتبيان الواقع كما هو، من خلال دراسة تجليات حقائقه ضمن الوجود الاجتماعي والثقافي والسياسي، ذلك أن العلاقة بين الاجتماعي والسياسي ما تزال بحاجة إلى تفسير.

1- حدود القابلية للمواطنة وإشكالية الوعي بالذات:

ما يزال المجتمع الليبي أسير ثقافة اجتماعية براغماتية تتهرب من تجليات القابلية للمواطنة والديمقراطية؛ إذ إن التصور السائد لقيم الإنسان في المخيال الليبي يرتبط بمن يملك المال، أو المنصب القيادي، أو المنزلة الاجتماعية، أو الانتماء القبلي والجهوي (من أي هُوية عرقية أنت؟). وتمثل هذه المعايير التحديات المعلنة بوصفها كفاءة في السلوك الاجتماعي والسياسي، في إطار «المحاصصة» القائمة على الزبونية السياسية والحصول على المغانم، وبها يتميز الفرد ويتحيز، ويتواصل ويؤثر ويتأثر داخل مجتمعه الأهلي. وبهذا المعنى، يغدو «الإنسان» في تفاعله مع السياسة مجرد (كيان، فرد، ذات، لا ثوري خارج اللجان الثورية، رعية...)، نتيجة استمرار إشكالية الوعي بالذات القائمة على التحشيد الاجتماعي (العائلي، القبلي، الجهوي).

ولا فرق في هذا السياق بين التصعيد أو الانتخاب؛ إذ تسبق الذاتُ المشروعَ والنموذجَ التنموي، ويسبق الولاءُ الكفاءةَ، وهو ما يعني أن الذات لم تعِ نفسها بعد ضمن سلم العدالة الاجتماعية والقانونية، ولا تدرك معايير تزكية من تختارهم في السلم القيادي، وما تزال تقدم انتماءها على مبادئها، وتسلم إرادتها الحرة للاستبداد المحلي، ولم تصل بعد إلى أن تكون هي نفسها.

وفي هذا المقام يقول جوست أبراهام:

«الرجل الذي يشعر بأنه لا شيء، والذي يشعر أن الجميع يتجاهلون وجوده، ويشمل نفسه بذلك، يشك في أنه مواطن، وقد يصبح فريسة سهلة لكل أنواع التأثيرات السياسية الاستبدادية... فالثقة المتبادلة مهمة للولاء، والولاء يجب أن يكون مستحقًا ومتفاعلًا من خلال الاتصال بين القادة والمواطنين» (7).

وعليه، فعندما يفهم المرء نفسه، يمكنه أن يبدأ في أن يكون سيد حياته، بدلًا من أن يكون مجرد دمية لطاغية يحركه وفق شهواته ونزواته، ويُحسب كسلعة أو كرقم. وهذه هي المسؤولية الذاتية: أن تكون أنت نفسك، وأن تمتلك «الحس الذاتي» لتكوين موقف ناضج، وأن تكون في مكانك، وتفهم دورك.

2- الليبيون وقلق المكان (8):

إن استذكارًا بسيطًا لذكريات الماضي السياسي الليبي كفيل بأن يستحضر في مشهد الفعل العاطفي الصدامي إدراكًا وجدانيًا للمعاناة والآلام التاريخية المرتبطة بالمكان. فتتفاعل النفس، في حالة هيجانها، مع نفوس أخرى عبر سماع أوصاف المكان وما جرى فيه (9)، غالبًا دون استقصاء أو تحرٍّ أو قراءة دقيقة لتفاصيل الأحداث، بل من خلال التأثر بشخوص ورمزية الانتماء، دون وعي بالعواقب وردود الأفعال وأثرها في البناء الاجتماعي والوحدة الوطنية وقيم المواطنة.

ويبدو أن هذا ما حدث في المجال العام الليبي من حروب أهلية صُفِّيت فيها حسابات، وفُكِّك النسيج الاجتماعي، وحدث فصام بين تأسيس قيم المواطنة والتصورات الوجدانية التاريخية والارتباطات القبلية. ومن هذه الأحداث ما وقع بعد هبة فبراير، من هجرة قسرية لسكان مناطق مثل: ككلة، حيث نزح غالبية سكانها نحو تونس، ثم تلا ذلك الهجوم على الرياينة الغربية في 2011/5/13م من قبل مليشيات الزنتان، أعقبه هجوم مسلح على بلدة العوينية، التي تقطنها قبيلة المشاشية، في 2011/6/15م من قبل المليشيات نفسها. كما تم الطرد الجماعي لسكان مدينة تاورغاء، التي كانت منطقة عسكرية لكتائب القذافي أثناء هبة فبراير، حيث شُنَّ عليها هجوم مسلح في 2011/8/11م من قبل مليشيات مسلحة من مصراتة. كذلك أُحرقت ودُمِّرت معظم قرية بئر عجاج، التي تقطنها قبيلة الجعافرة، على يد مليشيات غريان في 2013/1/13م (10).

ولم يتوقف قلق المكان عند هذا الحد؛ إذ تحوّل المكان من فضاء للألفة والاطمئنان إلى فضاء يضيق بساكنيه نفسيًا وفكريًا، رغم ما يحمله من ذكريات تاريخية واجتماعية. فأصبح الإنسان مهددًا في وجوده، يعيش في حالة خوف وريبة، نتيجة تشويه المكان بنرجسية الأيديولوجيا السياسية، حيث لا منطقة رمادية أو وسطية؛ فإما الانتماء إلى «فبراير» أو «سبتمبر». وحتى في التدين، تفكك الدين إلى أنماط متناحرة: إما سلفي تؤدى فيه الزكاة طعامًا، أو أشعري صوفي تُخرج فيه الزكاة مالًا. وهكذا ازداد الاختلاف وتمكن الخلاف في وحدة الوطن، لعدم إدراك الليبي لمعنى نفسه كإنسان.

وعندما تتعارض التصورات الفكرية، يتحول الحوار إلى تنكيل وإذلال وتهجير وعزل، فيتحول المكان إلى هاجس تراجيدي، ومصدر لآلام الفراق. ويتجلى ذلك بوضوح في مدينة سرت، التي تعرضت لحربين: الأولى أثناء هبة فبراير في الحيين الأول والثاني بحثًا عن القذافي، والثانية في إخراج تنظيم داعش منها في 2016/12/5م، بعد سيطرته عليها في 2015/5/2م. كما تفاقم قلق المكان مع ارتفاع وتيرة القتل خارج نطاق القضاء عبر الاغتيالات والدفن في المقابر الجماعية، كما حدث في مدينة ترهونة (11)، إضافة إلى القتل والتنكيل ورمي الجثث في شارع الزيت بضواحي مدينة بنغازي (12).

بل ازداد القتل أيضًا بالإهمال وسوء التخطيط وإدارة البنية التحتية، من طرق متهالكة، واستيراد سيارات مستعملة، والسرعة الزائدة، وعدم الالتزام بقواعد المرور ومعايير السلامة ونفاذ القانون. وتشير البيانات إلى أن حوادث السيارات في ليبيا تفوق ضحايا الحروب، إذ تتصدر ليبيا عالميًا قائمة وفيات حوادث المرور بنسبة 73.4 حالة وفاة لكل 100 ألف نسمة (13). ففي النصف الأول من عام 2023م، ووفق إحصائيات وزارة الداخلية، بلغ عدد الوفيات الناتجة عن حوادث السيارات 1279 حالة، إضافة إلى 4514 إصابة، منها 1828 إصابة خطيرة و1686 إصابة بسيطة، وتسببت الحوادث في أضرار لـ6160 مركبة (14).

كما تفاقم قلق المكان داخل المدن الليبية نتيجة ازدياد الهجرة غير القانونية، حيث بات الجنوب الغربي مهددًا بتغيير ديموغرافي، وهو ما صرح به عميد بلدية الكفرة بشأن احتلال مدينة مرزق من قبل قبائل القرعان (التبو)، وهم من سكان شمال تشاد (15). يضاف إلى ذلك ما خلّفه إعصار «دانيال» من أضرار مادية وبشرية جسيمة في مدن الشرق الليبي: درنة، وشحات، وسوسة،

والمرج (16). وقد كشف الإعصار هشاشة البنية التحتية، ولا سيما السدين الموجودين في مدينة درنة (السد الكبير وسد درنة)، اللذين لم تُجرَ لهما الصيانة الدورية رغم تحذيرات الخبراء المتكررة من سيول كارثية محتملة (17). وكانت النتيجة آلاف القتلى والمفقودين.

فكيف يعود الليبيون إلى نواة جامعة مشتركة تحمي كرامتهم وإنسانيتهم، وتواسيهم، وتخرجهم من معاناة المكان الدامي، وتضمد موكبهم الجنائزي؟ وكيف يستعيدون وعيهم من سباته، وينهضون من انتكاساته، ويواجهون خيانة المراحل الانتقالية وتقاعس الأمم؟ وكيف يستعدون لاسترجاع هيبة الوطن ومكانته من مغتصبيه وجلاديه، ومن هيمنة القبضة الأمنية البوليسية الاستبدادية، ولصوص مليشيات المال العام، ليشعروا بإنسانيتهم وآدميتهم؟

3- المكان وعلاقته بشخوصه التاريخية (18):

في غياب المشروع الوطني، والشخصية القيادية الملهمة، تتحول تجمعات الجمهور وقيمها – كما يتصور هربرت سبنسر – من تركيبة إنسانية معنوية إلى تركيب يشبه خصائص المادة وذراتها، حيث يؤدي تفاعلها إلى إنتاج مادة جديدة (19). فالفرد المنخرط في الجمهور القبلي يختلف عن الفرد المنشغل بأعمال الفكر، الذي يكون أكثر فطنة وذكاءً في المراقبة، لا سيما إذا كان المجموع غير واعٍ بما يجري في الظاهرة السياسية من تضليل وخداع، أو من إصلاح وتنمية. إن هذا الإيهام والإلهاء المجتمعي، في ظل غياب الوعي الثقافي والمسؤولية الوطنية، يصنع الاستبداد ويدعمه الحراك القبلي.

والمجتمع الليبي، وإن كان متجانسًا عرقيًا ومذهبيًا إلى حد ما، فإن جيناته الاجتماعية تدفعه إلى التعصب والثورة، متفاعلة مع خصائص طبائعه، من خلال إيقاظ أحداث تاريخية مأساوية. ويتجلى ذلك في القرار رقم (7) الصادر عن المؤتمر الوطني بدخول مدينة بني وليد، حيث جرى استحضار وجداني لما حدث في المكان، من خلال تعليق صورة رمضان السويحلي (20) على مبنى عام في المدينة بتاريخ 2012/10/24م، وهو الذي قُتل في المكان نفسه بتاريخ 1920/10/24م نتيجة خلافات مع عبد النبي بالخير (21).

ويثور هنا التساؤل: لماذا هذا الإصرار على الانتقام، وإحياء الحقد الدفين، وتفعيل رواسب الكراهية؟ إن استدعاء المشهد التراجيدي لمقتل السويحلي هو إحياء لغريزة الانتقام، ونبش للأحقاد وردٍّ للثأر. أليس في هذا الوطن رجل رشيد يصفح عند المقدرة، ويدفن مآسي الحروب الأهلية، ويدعو إلى العفو والمصالحة، وتكون شجاعته في ميدان المصالحة كالشجاعة في ميدان الوغى؟ فالفتنة كانت نائمة، ولعن الله من أيقظها.

ومن التابوهات المسكوت عنها، أو المحظور الخوض فيها، أن قبر العقيد معمر القذافي ما يزال مجهول المكان، وأن بعض رموز الدولة السابقة لا يزالون في السجون دون صدور أحكام قضائية، مثل: عبد الله السنوسي، وأحمد إبراهيم، وغيرهما.

المحور الثاني: خَوَرُ العمل السياسي وتداعياته على تأسيس قيم المواطنة

إن العنف ليس حلًا، وصراع الذات مع الذات ليس سبيلًا للنجاح، كما أن إذلال وإقصاء أبناء الوطن هو طريق المستبدين. أما الإرادة العميقة في العبودية – أهي عادة أم خوف – لدى بعض الأفراد المتزلفين والمتملقين والمطبلين، فهي انغماس وخَوَر في صناعة الطغاة، وتحويل الحكام إلى آلهة، بما يجعلهم يستخفون بعقول الجماهير، ويمهّد لاستغلال الرعية، واستبدادهم، وإقصائهم من الممارسة السياسية. وهو ما دعا إتيان دو لا بويسي إلى الانعتاق من العبودية بقوله: «لا يكفي أن نولد وحريتنا معنا، بل يجب علينا أيضًا أن نحميها» (22). ولتوضيح هذا الخَوَر والإذلال اللذين مُورسا على الشعب الليبي، ولحماية الحرية وترسيخها بوصفها مواطنة، تُعرض التفاصيل الآتية:

1- المماطلة في الحوار مع غياب قيم التسامح ونقض العهود:

لم يرتقِ الأفق السياسي في تصور القادة الليبيين بعد إلى الوعي بمفهوم الوطن، بما ينعكس على تأسيس مفهوم المواطنة. فالإدراك الحسي والعملي للحوار لم يكن – حتى الآن – من أجل الحوار ذاته، ولم يكن منشؤه كذلك؛ إذ إن المقبول منه هو ما تسوّقه الأجندات الخارجية للحوار (23). ويبدو أن المتسيّد في التصور الباطني للقيم الساكنة، التي كان الأجدر أن تكون صفحة بيضاء بلا أحكام مسبقة بين الليبيين – كما يُقال محليًا «حتحات على ما فات» – هو عكس ذلك تمامًا.

وتتجه بوصلة الحوار نحو السياحة في أوطان الآخرين، ونشر غسيل الوطن وأعراضه، وكأن المكاشفة هناك هي الحكمة الضالة التي يُبحث عنها بين الفرقاء. أما المدن الليبية «الموطن»، التي كان الأجدر أن يكون الحوار والمرافعة فيها، فقد جرى توظيفها جهويًا للوصول إلى المناصب السيادية في إطار «المحاصصة». وبذلك غدا الحوار المعلن مجرد مماطلة وتسويف وانتهاز للفرص، أي تعبيرًا عن «ثقافة مشحونة بمشاعر انفعالية سلبية». وهذه المعطيات تمثل سلوكيات تعيق انطلاق الحوار على أسس سليمة ومتينة، فيما يكمن المغزى الحقيقي لهذا الإرباك في إطالة التمدد الزمني داخل مراكز السلطة.

فالمتحاورون لا يتحاورون من أجل إصلاح الوطن وترميمه، بل حرصًا على راحتهم ومصالحهم المادية، وإقصاء من يعارضهم، وهو ما يعني أن «الطبقة الحاكمة قد استبدت وفسدت»، منتجةً ما عبّر عنه ابن خلدون بقوله: «الظلم مؤذن بخراب العمران» (24).

وبناءً على ذلك، فإن الاعتراف الفكري بالأيديولوجيات المختلفة يجب أن يُحترم في إطار الوحدة الوطنية، ويُؤكَّد ضمن القيم الاجتماعية للتسامح، لأن هذا التسامح يؤسس لفكرة الإنصاف والعدالة (25). أما رفع سقف النرجسية الذاتية إلى موقع الصدارة، وتقويتها في الحوار على حساب حقوق الوطن، فيطرح تساؤلًا جوهريًا: لماذا لا نكون أخلاقيين – مبدأً ومسؤولية – تجاه الوطن وساكنيه؟ ولماذا يفقد الإنسان شخصيته الواعية ويخضع لإملاءات كرسي السلطة؟ ولماذا حدث التغيير إذا؟ التغيير يجب أن يكون مقترن بالنهضة والتقدم، ولكن صار الوطن حبيس إملاءات خارجية، وسلطة أفقية إقطاعية داخلية بين شرق وغرب، وجماعات وظيفية انتهازية تحركها الأطماع المادية، من «أمراء الحرب» والمليشيات التي اغتصبت الحقوق وأطالت المكوث في السلطة؟

إن هذا الانحدار والحطّ من القوة الأخلاقية والقانونية يجعل من المستحيل أن يكافئ المرء نفسه بنفسه، أو يحظى بالاعتراف عبر ذاته وحدها (26). وهو ما تجلّى في سلوك رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة، حين أخلّ بتعهده بعدم

الترشح للانتخابات الرئاسية، ثم قدّم أوراق ترشحه للانتخابات المزمع عقدها في 2021/12/24م، والتي لم تُجرَ (27)، فضلًا عن تصريحه في إحدى المقابلات بقوله: «راكم تنسونا»، في إشارة إلى الانتخابات.

وعليه، لا يمكن حماية المواطنة عبر القواعد القانونية وحدها؛ إذ إن احترام قيم المواطنة والانتخابات يتطلب قدرًا عاليًا من الشجاعة، والنزاهة، والمسؤولية لدى كل فرد من أبناء الوطن، من خلال فحص إرادته لاحترام تعهداته، ومنع التعدي على حلف القسم أولًا، والشعور العميق بأنه مواطن قبل كل شيء. ويظل عنصر إنفاذ القانون كسلوك عملي هو الأهم (28). وبناءً على ذلك، فإن الحوار المنشود هو الذي يرفع قيم التسامح، ويصون الحق في الاختلاف الأيديولوجي والثقافي، ويعزز النقد والنقد الذاتي، ويرفع من شأن حقوق الفرد، ويجعل التحول الديمقراطي خيارًا مجتمعيًا، من خلال دعم ومساندة الإجماع الوطني عليه.

2- انتكاس الإرادة السياسية وجلد الذات و انكسارها:

إن انكسار الذات وهشاشتها وإضعافها وتفكيكها داخل المحيط الاجتماعي الليبي جعلت الفرد يعيش حالة انفصام وتشرذم وانقسام. فالدولة، التي تمثل الإرادة السيادية وتتجلى إرادتها في فرض القانون الضامن للحقوق والمساواة، أصبحت إرادتها مرتهنة للمليشيات، وانتهاك السيادة جعل القانون في حالة تراخٍ وسيولة، وانعكس ذلك على هيبة الدولة بوصفها تجسيدًا لقوة القانون في الداخل، وقانون القوة في علاقاتها الخارجية، على الأقل مع أعدائها.

غير أن الواقع أفرز عكس ذلك، إذ باتت سلطة الدولة رهينة لوصاية وتبعية خارجية، وهو ما يُلاحظ بوضوح في الحكومات الانتقالية. ويتجلى هذا التماهي في جلد الذات الليبية من خلال تسليم المواطن مسعود بوعجيلة المريمي إلى الولايات المتحدة الأمريكية بتهمة الضلوع في قضية لوكربي، رغم أن الملف أُغلق باتفاق ثنائي بين ليبيا والولايات المتحدة بعد دفع التعويضات المقررة، وفقًا للاتفاق المؤرخ في 2006/6/30م (29).

ويثير هذا التسليم، الذي تم دون المرور بالجهات القضائية الليبية، تساؤلات جوهرية حول ملابسات اختطافه واحتجازه وتسليمه كمواطن، والجهات المتورطة في الحادثة، والمستفيد من إعادة فتح الملف، فضلًا عن تداعيات ذلك على استقلال القضاء، والسيادة الوطنية، والمسؤولية الأخلاقية، وقيم المواطنة (30). كما جرى استبعاد منصور ضوء إلى النيجر (31) عقب خروجه من محبسه، ومن قبل ذلك تسليم عبد الله السنوسي، والساعدي القذافي، والبغدادي المحمودي، وغيرهم، عبر مقايضات مع دول عربية وأفريقية مجاورة.

فمتى نحترم الخلاف والمعارضة ونوطنهما في الداخل؟ ومتى نعي قيمة آدمية الإنسان؟ وكيف يتماهى الليبي في جلد ذاته، متناسيًا مفاهيم الأخوة والجوار، وحقوق الإنسان، وقيم المواطنة في وطنه؟ وكيف ينعكس هذا السلوك عليه خارجيًا، رغم أن القوانين والاتفاقيات الدولية تضبط قواعد تسليم المجرمين العاديين، وتحظر تسليم اللاجئين السياسيين؟

لقد وضعت هذه الحسابات السياسية المواطنين أمام مفترق طرق بين المطالبة بحقوقهم كمواطنين، ومفهوم سيادة الدولة بوصفها الضامن لتلك الحقوق ومرآتها القانونية. فهل يمكن التضحية بالمواطنة؟ قد تُضحّى داخليًا ببعض الحقوق الخاصة لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة مع التعويض، لكن هل يجوز تسليم أحد أبناء الوطن إلى دولة أجنبية؟ وهل للولايات المتحدة سابقة في تسليم مواطنيها؟ (32) وهل يوجد تبادل للمتهمين بينها وبين ليبيا؟ الجواب قطعًا: لا.

وهذا يؤكد أن حكومات المراحل الانتقالية لا تدرج الإرادة الفردية و«الحقوق الدستورية» للمواطنين ضمن أولوياتها، بل تتعامل معهم بوصفهم سلعة قابلة للمساومة والبيع بثمن بخس. وقد أكدت السفارة الأمريكية في ليبيا أن «عملية نقل المواطن الليبي مسعود أبو عجيلة المريمي إلى الولايات المتحدة كانت قانونية وتمت بالتعاون مع سلطات طرابلس» (33).

وفي هذا السياق، يتساءل عبد الرحمن أبو توتة (34) عن ملابسات اختطافه قائلًا: «وفقًا لأي إجراءات تم التسليم؟ ومتى طلب الادعاء العام الأمريكي تسليم هذا الرجل؟ ولماذا لم يُطلب تسليمه سابقًا أسوة بعبد الباسط المقرحي والأمين فحيمة؟ وهل ظهرت أدلة جديدة بعد تسوية ملف لوكربي عام 2008؟ وما موقف المحكمة من اتفاق التسوية بين الدولتين؟ وأخيرًا، ما الغاية من تسليم هذا الرجل بعد مرور كل هذه السنوات على الواقعة؟» (35).

وفي المقابل، جرى جلب بعض السياسيين من النظام السابق من الخارج بأثمان باهظة، لأن ما هو أثمن منهم هو كرسي السلطة؛ ففساد المال والاختلاس يُعدّ ضرره أقل من خطر المعارض السياسي المفكر، الذي يمثل حرية الفرد وسعيه لتقرير مصيره العقلاني المستقل. ويبدو أن هذا السلوك نابع من فقر أخلاقي ونرجسية في فهم الدور القيادي، حيث تُختزل الدولة في من يحكمها، وتُقدَّم قيمهم الخاصة على أي قيم أخرى. وفي هذا الصدد يقول وائل ب. حلاق: «الدولة النموذجية تُنتج مواطنًا نموذجيًا، ولا يمكن أن تقوم الدولة إلا بمواطنيها، فهم كالدم في شرايينها، ويجب احترام الفرد في نطاقه السياسي والقانوني، لأن هذا الاحترام هو احترام لدوره كمواطن» (36).

3- الليبيون وقيم الوطن المخذولة:

يطالب الليبي بحقوقه، في ظل واقع معيشي تُدفع فيه الضرائب بشكل محدود، والكهرباء المنزلية شبه مجانية، والمياه متاحة دون مقابل، والبنزين زهيد الثمن، إلى جانب أداء وظيفي ضعيف. وما تزال الدولة ريعية، والإدارة بيروقراطية مركزية. ويرى مصطفى التير أن الاقتصاد الريعي «جعل الليبيين يميلون إلى عدم تقدير القيمة الحقيقية للعمل أو الوظيفة أو الكفاءة»، ويسمي هذه الظاهرة بـ«ثقافة الاستسهال»، ويعدّها من قيم المراوحة في المكان (37).

وقد انعكست هذه الثقافة على محدودية الإنجاز وبساطته، حيث ما تزال الخصوصية تتقدم على العمومية، لأن الليبي لم يغادر بعد «مجاله الخاص ليمارس الحرية السياسية مع نظرائه»، وفق تصور حنّة أرندت للمواطنة (38). ويبدو أن لم يتغير في ليبيا سواء العلم والنشيد، رغم التغيير السياسي، في حين تصاعد الصدام والصراع على الموارد، والوظائف، والزعامات (39). وينطبق على هذا الواقع قول أوليس عندما خاطب الملأ في «إلياذة» هوميروس: «لا أرى خيرًا في تعدد الأسياد» (40).

فقد سيطر تفكير «أمراء الحرب» ومغتصبي السلطة من الجهويين والانتهازيين على نهب الموارد، في ظل غياب قادة ملتزمين بالديمقراطية، ما أدى إلى تمدد الإهمال وإهدار موارد الدولة، ونهب الميزانيات عبر «الاعتمادات المستندية»، وصناعة الحروب، وشراء الولاءات والذمم (41).

ومن القيم المخذولة كذلك تولي مزدوجي الجنسية زمام القيادة (42)، حيث انشغل كثير منهم بالبحث عن الموارد، مهملين واجباتهم تجاه الوطن وأبنائه في إطار المنافع المتبادلة والمصالح المشتركة. كما لا يمكن إغفال تحركات الدبلوماسيين الأجانب ونشاطهم على مختلف المستويات داخل البلاد دون مراعاة اعتبارات دبلوماسية أو قانونية أو أمنية، ودون علم السلطات (43)، إلى جانب تغوّل المليشيات «أمراء الحرب» في المشهد السياسي كنخب لملء الفراغ، مدعومة بالبند السابع، وتعدد المراحل الانتقالية، وغياب الدستور.

وفي هذا السياق، ما يزال الوعي بالمواطنة محكومًا بمفاهيم الغلبة، والإقصاء، والقبلية، والجهوية، والمذهب. وفي الخطاب الإعلامي، جرى استدعاء مصطلحات من الماضي مثل: «الفلاقة»، و«التمشيط»، و«القرامطة»، وفي مجال القيم اختُزل التدين في الدين، والفتوى في النص.

وقد أدت هذه القيم المخذولة إلى فقدان ثقة المواطن في عملية التحول الديمقراطي وبناء دولة القانون القائمة على العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتأسيس قيم المواطنة وثقافتها. ويبدو أن توصيف هربرت ماركيوز ينطبق على هذا الواقع حين يقول إن «المجتمع ذو البعد الواحد يمارس تزييف الوعي على أفراده، عبر استثمار الكراهية بدل الاستثمار في التنمية، وتغليب ثقافة التسلط ونفي الآخر، والحكم المسبق، والتنميط» (44).

بل إن ما كسر القيم وخذل الاعتزاز بالوطن، كما يرى جوست إبراهام، «ليس الألم الجسدي المباشر، بل الإذلال المستمر» (45)، الذي يتجلى في طوابير المرتبات والبنزين، والانتظار الطويل عند بوابة رأس أجدير، وتأخر صرف المرتبات وتآكل قيمتها، وصولًا إلى طباعة العملة الوطنية بتوقيعين مختلفين، أحدهما لمحافظ المصرف المركزي في طرابلس، والآخر لنائبه في بنغازي، في ظل تنامي تجارة العملة، والتهرب الضريبي، وتراجع إيرادات الجمارك، وظهور «رجال أعمال» جدد نتيجة سوء إدارة الاعتمادات المستندية لاستيراد السلع. وهكذا تحوّل المال العام إلى غنيمة قائمة على توزيع الحصص والمنافع.

ويبدو أن هذا كله يمثل شكلًا من أشكال التعذيب الذهني، والكسر، والإهانة، والخذلان المقصود لقيم الوطن والمواطنة..

المحور الثالث : قيم المواطنة بين ضرورات رد الاعتبار ونداء دعوي لتعزيزها .

لكي يتم رد الاعتبار لليبيين ككرامة، واستئناف الحياة الإنسانية كإثبات للأدمية ، يجب أن يتساوى جميع الليبيون في القيمة والدور والمكانة (46) كجنسية ، وأن يرفضوا التميز بينهم كمحاصصة وأن يتضامنوا ويتحالفوا لرأب صدع الوطن ومحاربة غاصبيه ،وان ينتهي التحريض العلني على العنف ضد المدنيين في الإعلام وفي الفتاوي المضللة –لأن سقف "المواطنة متدني ومنحط، وهو يماثل أو يقترب من أدبيات أحد مدن اليونان القديمة "الاغريق" وهي آثينا في بدايات الاعتراف بخصوصية بعض الفئات لديها وهم طبقة : (النبلاء ، والكهنة ، والمحاربين)(47) والتي منحت درجة حقوق أعلى من غيرهم كتميزًا ، وما يماثل ذلك في البنية والوظيفة الليبية أن طبقة النبلاء في "دولة ليبيا" يحظى بها سراق المال العام ومن حدى حذوهم من الانتهازيين والمتسلقين، في حين "الكهنة" يمثلهم رجال الدين ولا سيما صراع النفوذ والمراكز الدائر بين (دار الافتاء والأوقاف) وتجسدت مظاهره في الاختلاف في موعد عيد الفطر (48) واخراج زكاة الفطر... ،أما المحاربين فيمثلهم أمراء الحرب من المليشيات ، وباقي الشعب خارج دائرة الحدث .

فكيف ينتقل الليبيون من هذا المخاض العسير ، من التفاوت في الحقوق ؟ كيف ينتقل الليبيون من وضع التابع كانتماء ايديولوجي الي فبراير وسبتمبر ومنه إلي وضع المنطق التفاهمي للمواطنة؟ وان يتساوى الجميع في المشاركة الفعالة، التي تحقق مصالحهم وتصون كرامتهم ،كيف يتحول مصطلح المواطنة إلي قضية ومبدأ؟ وكيف يرتقي إلي مذهب؟ كيف يتم الانتقال من عقلية الوصاية والمصادرة إلى عقلية الشراكة والمسؤولية؟ وهذا يتطلب تحولات جذرية:

1-الايمان بالوحدة الوطنية في دائرة الالتزام بالأسس الديمقراطية :

يجب أن يعي الليبيون من هم في هذا الوطن ،وما عليهم من حقوق وواجبات تجاهه، إذ يجب ان يقبلوا حتمية الخلاف الفكري والسياسي من أجل وحدته، إضافة إلى الحاجة للتسامح الثقافي والمذهبي ،وان يسعوا ويهتموا بحقوقهم التي استنزفت واهدرت جراء الحروب "تهريب البنزين والموارد الطبيعية والعملات الصعبة" ، وان يعالجوا الانتهاكات الديموغرافية في الجنوب الليبي ،وأثار الهجرة غير القانونية على قيمهم.

ولتقليل من أثار هذه النوازل، يتطلب من قادة المجتمع السياسي احياء الديموقراطية ،عن طريق ترسيخ فكرة مشروعية الوصل للسلطة وذلك بالإسراع في إجراء العملية الانتخابية التشريعية والتنفيذية والالتزام التربوي بأسس الديموقراطية والتي من أحد ركائزها التداول السلمي للسلطة ،وأن تحترم الحقوق في التصويت...، وفي هذا المقام نستشهد بقول لأبراهام لينكولن الذي يحدد استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في هذه العبارات منذ نشأتها، فيقول :" إذا استطعنا أن نعرف مقدما من نحن ؟ وإلي أين نتجه ؟ نستطيع أن نختار بصورة أفضل ما يجب أن نفعله ، وكيف نفعله "(49)

بناء على ذلك ، يجب ان يحدد الليبيون بوصلة اتجاههم للمواطنة ، وان ينتقلوا من مصطلح المجتمع التأديبي الذي أشار إليه فوكو(50) مجتمع الطاعة والجمود ، إلي مجتمع التضامن والاقتناع والمسؤولية بالحقوق والواجبات ،وهذا يتطلب فهم جديد وجذري لمسارات التنشئة الاجتماعية وتكوين مؤسساتها من خلال العمل على تعزيز اجراءات بناء الثقة ،بتضميد الجراح وجبر الضرر والسعي لتأمين البلاد ، تليها يجب ادرة سياسة الحوار والشراكة لتنمية المواطن والوطن بمسؤولية لا الارتهان الي المصالح الشخصية، بل الالتزام بخدمة الوطن ومواطنيه، وهذا التصور يتفق مع ما يشير إليه الرئيس الأمريكي الأسبق جون كنيدي 1961- 1963م بخصوص المواطنة التي يعتبرها جمله هادفة وموضوعيه ويقول عنها: "لا تسأل عما يمكن أن يفعله بلدك من أجلك، بل سل عما يمكن أن تفعله أنت من أجل بلدك "Ask not what your country can do for you ,Ask what you can do for your country" (51)

ولكن يبدو ان القناعات الليبية للقيادات السياسية مازالت تبحث عن كيفية الوصول لكرسي السلطة بأي وسيلة ، دون أدني اعتبار لمسؤوليات وأمانة المقدرة والعمل على تسيير حقوق وواجبات الأمة

2-الانفصال ما بين الفعل السياسي للدولة وحقوق المواطنة السياسية :

الفعل السياسي يتعارض في التوجهات مع حقوق الفعل الاجتماعي للمواطنة في ليبيا، إذا الافعال السياسية فاقدة للإرادة السياسية لأنها تنطلق من املاءات خارجية ، فمن يأتي الي كرسي السلطة يأتي بمشروعية خارجية لا بانتخابات مجتمعية أو قاعدة دستورية منذ سنة 2014م وهي الفترة الزمنية لانتهاء مهام المؤتمر الوطني ، التي دخلت ما بعدها "الدولة الليبية" منعطف تعدد المراحل الانتقالية من حكومات" السراج والدبيبة" ومبعوثين دوليين - فهيمن الخارج على استقلالية سلوك "القيادات السياسية" بتواجد قواعد عسكرية جاثمة على الأرض والبحر واختراق للأجواء ، ففي قاعدة الوطية وميناء الخمس وقاعدة مصراته البحرية يتواجد الأتراك ، وفي قاعدة القرضابية في سرت وفي منطقة الجفرة يتواجد الفاغنر الروسي، حيث صار الحديث عن الاستعانة بالخارج أمر مباح ومستساغ توظف له الفتوى- والانتماءات العرقية ،ووصل الفعل السياسي إلي أن تجتمع وزيرة الخارجية نجلاء المنقوش مع نظيرها وزير الكيان الصهيوني "كوهين"، مع الاشارة إلي أن المظاهرات المزمع تواجدها في ميدان الشهداء في طرابلس لتعبير عن رأي رفض التطبيع جراء هذا الفعل منعت من وزارة الداخلية (52) ويبدو أن هذه الأعمال هي مؤشر لإعادة انتاج الهيمنة بطرق مغايرة ومصادرة الحقوق ، فاليقظة الدائمة أيها الشعب هي ثمن الحرية ، "والممكن الآن هو العمل على إصلاح الفكر والعقل، بصوغ سياسه معرفية تتجاوز معها عقلية الوصاية والمصادرة نحو عقلية الشراكة والمسؤولية ."(53)

في حين حقوق المواطنة السياسية مقيدة بالفعل الفردي الذي تصادر قراراه المحاصصة الجهوية والنزعة القبلية والهيمنة المليشاوية، وان كان هناك مساحة للحرية في حدود الاختيار وهامش الحوار والحقوق الثقافية فهيا اعلامية سجالية ما بين اذاعات في الشرق الليبي وأخرى في الغرب تتناحر ايديولوجيا علي كرسي السلطة وتخون بعضها وطنيا. فالفعل السياسي مازال مسيطر على الفعل الاجتماعي ويحتويه، والفعل الاجتماعي لم يرتقي الي مستوى الحدث المدني المجتمعي" المجتمع المدني" النقابي والاتحادي والتطوعي، فالسياسي يخاطب المجتمع الاهلي "الحكماء والاعيان" من القيادات الاجتماعية ويرفع مقامها لأنها تتبع ولاءاته، ويهمش النقابات والاتحادات والمواطن ومؤسساته ، إذ مازالت الحكومات في مراحلها الانتقالية تفرق وحدة المجتمع وتقسمه وفق كانتونات ومفاهيم مليشياوية وجهوية بل تعدتها الي اقليمية "شرقاوي وغرباوي" ،لكي يتحقق لها الاستمرار في السلطة ، بل أن الفتوى الدينية في مجملها متحيزة ولا تدعم رباط الوحدة الوطنية والهوية الجامعة . بناء على ذلك ،هذا نداء حركي يدعو لضبط وتعزيز قيم المواطنة.

3-ايها الشعب الليبي كن أنت الوطن لتصنع المواطنة:

أيها الشعب الليبي يا فاقد أولويات ترجيح السياسات، وفاقد السؤال والتدبر والاسترشاد ، ناقص الانتباه والتقدير، مرهق الحركة، ينبغي أن تتكلم بصوت أعلى وأقوى ، يجب أن تجيب ان الوطن مخطوف ومهزوم، وموارده منهوبة، وأن الرعاع والسوقة والأوباش هم سراقه- هم عرقلوا نهضته واستنزفوا موارده ، أيها الجمهور الذي اعياك الاستبداد وعصر الجماهير (54) لا تعصر بعضك البعض ، لا تكون إمعة وتصفق لجلاديك حتى لا يكون عقلك عقل أداتي مبرمج .... أو عقل سجالي صدامي، لماذا لا يكون عقلك نقدي وفعال ، وواقعي ، يعيش زمانه بعز ، ويؤمن مستقبله بتخطيط ورؤية ، "متى تبدأ سلطة النقد والتمحيص والفحص أيها الشعب ، فرغم هذه الادانة، فإن الواقع يحتاج الي إكمال مسير واتمام إصلاح وتطوير مؤسسات لا هدم "(55) كن أنت هاجس للطامعين والجاثمين على أرضك، واثبت هُوية وجودك ، فروح الشعب لا تعرف الخوف فأنت صانع الحياة.

أيها الشعب المغبون إن "عقلك" يدمر لا يكمل التأسيس، ويصوب الاخطاء... كيف تدمر مؤسساتك الإدارية بالعزل السياسي(56) وبالمحاصصة وبإهمال الرقابة والمحاسبة، كيف تعصر بعضك بالبعض الآخر وتتشفى من نفسك بالحروب؟ لقد فقدت الاعتبار الأخلاقي، من المسؤول على هذه الفوضى والإفلاس والاستنزاف والنهب والتبذير والفقد والضياع والتدمير؟ الأيدي الجاهلة النرجسية حطمت القيم والمبادئ وادخلتك في تبعيتها المادية، فتدنى الإنسان النقدي والوطني في مجموعك، وصرت أداة مبرمجة توظفك في سجالاتها، فكيف تؤمم بصيرتك؟ ، وتحدد اتجاهك ؟

أيها الشعب الليبي خياراتك لها تبعات وأنت مسؤول عنها، لا تكون عاق لهذا الوطن ، بسوء اختيارك الانتخابي، اخترت جلاديك وشداد الآفاق ، قيمك دنست ، وفُتوتك عُيرت ، وفتواك تعطي الأولوية للنص على المصلحة والمصلحة أساس التشريع ، ومصيبتك في تعدد المراحل والبند السابع ... وجب النظر في العوار الذي ينخر جسمك ، ضمد جراحك بمرهم المخلصين والغيورين ، اللذين يحصنون سيادتك أوقظ الضمير يا شعب بالحفاظ على البقية الباقية من تاريخك ومواردك ، فالتنازع أفشلك وأذهب شوكتك ، والفساد عم وبدأ الإفساد(57) ، فمتى تستيقظ من سباتك ؟و تخمد نار الفتنة وتجفف منابع الفرقة والتشرذم، والقطيعة والتخوين والاستبعاد .... وفي هذا الصدد بقول روسو "لن نصبح فعلا بشرا إلا إذا أصبحنا مواطنين " (58)

أيها الشعب الليبي المغتر بالديمقراطية وصورها من تصعيد وانتخاب وآلية عمل من تحشيد شعبي وتصويت في صناديق الاقتراع ،ثقافتك الضيقة مازالت سجينة عقدتك الجهوية، ويجب أن تعلم أنه قد تم الاستحواذ عليك من قوارض الاستعمار- الذين ربُّوا بعناية في بؤره الثقافية لمهاجمة منظومة علاقاتك الثقافية والأخلاقية يدّعون أنهم يمثلون ثقافتك (59) ،هم أعوانه وأعزاءه وصناعه، فبعد ان كان الاستقلال الوطني لا تفريط فيه ضد سياسة المحاور والتكتلات والأحلاف العسكرية ، بدأت مظاهر التبعية وارتهان الإرادة الوطنية ، فاتسعت الهوة بين الاغنياء والفقراء وهددت الطبقة الوسطى ، وغابة الزعامة التاريخية ، ولم تستطع أن تكون زعامة بديلة ..

أيها الشعب الليبي العنيد المسكين البأس ،مواردك تسلب أمام أعينك، وحقوقك تنتهك ، وهذا البؤس والخراب لا يأتي من قبل أعدائكم بل من اتباعه وقوارضه، لقد اعطيتموهم ايديكم ، فكبلت فلجمت أفواهكم، لقد انتخبتم اللصوص اللذين سرقوكم، فأنهض يا شعب وكن أنت الوطن، لتغنم بالخيرات... وتملك حقوقك الإنسانية والسياسية، ولا تكن لهم معين أو وكيل أو عميل .

قائمة المراجع

[1] نزوح أهل تاورغاء، وغالبية سكان الجنوب الليبي نزحوا إلى مناطق الشمال، ولعل هذا يوضح اختلال ديموغرافي "تمدد وتوسع" في مناطق الشمال، وفراغ في مناطق الجنوب يعبأ من قبل دول الجوار في الجنوب الليبي.

[2] في هذا المقام كلمة "الفرد" وجمعها "أفراد" المقصود منها: هي أن الأفراد الذين ترعاهم الدولة الحديثة كي يصبحوا أفرادًا مدجنين. وائل ب. حلاق، الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي، ترجمة عمرو عثمان، مراجعة ثائر ديب، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط. 1، 2014، ص. 25.

[3] وضع لفظ "فرد" لأنه رقم يُحسب ويُعد، وأشير إلى كيان وهي المليشيات التي تتحكم في مدن كأنها دولة داخل دولة، ومصطلح الذات في مقام هذا البحث يشير إلى العمل السلوكي الإنساني والحيواني، فالذات ترمز للإنسان والحيوان والجماد، والذات الحيوانية التي يتقمصها بني آدم في سلوكه ربما تعود لمنشأ هذه الذات في ظروف حرمان وفقر أخلاقي كبير.انظر: وائل ب. حلاق، مرجع سابق، ص. 354.

[4] مازالت غالبية بعض المدن تحتفظ بسلامة موطنها من اضطراب الحروب الأهلية، ومن المدن الرئيسة مصراتة والزنتان لم يحدث فيها صدام داخلي، في حين حدث التنازع الداخلي في مدينة الزاوية. وهذا ربما يعني أن التصور والإدراك ما زالا في مستوى حماية الموطن ولم يرقِا لمستوى الوطن،و"الموطن في علم البيئة هو الوسط الذي تحتله الجماعة الإنسانية والذي يناسب حياتهم". انظر: سعيد إسماعيل علي، المواطنة في الإسلام، القاهرة: دار السلام للنشر، ط. 1، 2011، ص. 13.

[5] المقصود بالقبلي عهد النظام السابق، والبعدي ما تلاها من مراحل انتقالية.

[6] موسى حلس، ونائلة عبد الرحيم الأغا، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، المجالات النظرية والتطبيقية، غزة: جامعة الأزهر، 1998، ص. 53، 71.

[7] جوست إبراهام ماوريتز ميرلو، اغتصاب العقل: سيكولوجيا التحكم في الفكر، وتشويه العقل وغسل الدماغ، ترجمة أدهم هيب، دمشق: طباعة ونشر تموز ديموزي، ط. 1، 2018، ص. 369، 370.

[8] المكان له شبكة من المرادفات منها: الموضع أو المستقر أو المحل أو المجال أو الحيز والبقعة... وسمى إدوارد سعيد سيرته الذاتية خارج المكان، بسبب أنه قضى عمره خارج الوطن الذي أحب. انظر: إدوارد سعيد، خارج المكان، ترجمة فواز طرابلسي، دار الآداب، بيروت، ط. 1، 2000، ص. 141. والروائي الليبي إبراهيم الكوني يتحدث في روايته عن "واو الصغرى" وهي واحة تقع في الصحراء الليبية تجسد أسطورة في الزمن البدائي تختفي وتعود وتموت وتُبعث في دورة أسطورية، انظر: سعيد الغانمي، ملحمة الحدود القصوى: المخيال الصحراوي في أدب إبراهيم الكوني، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط. 1، 2000، ص. 14-17، وفي رواية المجوس الجبل يتكلم كأنه كائن حي، ص. 143، انظر: إبراهيم الكوني، رواية المجوس، دار التنوير، بيروت، ط. 1، 2002، ج1، ص. 456.

[9] سيزا أحمد قاسم، بناء الرواية: دراسة مقارنة لثلاثية نجيب محفوظ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984، ص. 88، 102.

[10] لمزيد من التفصيل راجع: مصطفى عمر التير، "دور الهجرة القسرية في تشظي النسيج الاجتماعي: حالة المجتمع الليبي"، مجلة المستقبل العربي، عدد 294، فبراير-شباط 2020، ص. 103-119.

[11] زايد هدية، "المقابر الجماعية بترهونة الليبية: 259 جثة بينها نساء وأطفال ومعاقون، النائب العام يحقق في 280 قضية واتهام مليشيا محلية بارتكابها انتقاما"، الجمعة 19 أغسطس 2022، 17:34، الرابط: www.independentarabie.com

[12] سالم العبيدي، "التعرف على هوية جثة عثر عليها في شارع الزيت في بنغازي"، 30 يونيو 2017، 11:38 ص، الرابط: www.alwasat.ly

[13] بوابة الوسط، القاهرة، "الصحة تستعد لإطلاق التقرير العالمي الخامس لحوادث الطرق في ليبيا"، الجمعة 2022/10/07، 01:23 ص، الرابط: www.alwasat.ly

[14] بوابة أفريقيا الإخبارية، "ليبيا: حوادث الطرقات تحصد أرواح أكثر من 1200 شخص منذ بداية العام"، 2023/08/24، الرابط: www.afrigatnenews.net

[15] تصريح لوكالة سبوتنيك الروسية، "بوخليل: قبائل تشاديه تهدف إلى إحداث تغيير ديموغرافي في الجنوب الليبي"، المرصد، 10 أكتوبر 2020، الرابط: www.almarsad.co

[16] لوسي فليمنج، "غرق أحياء بكاملها في ليبيا جراء إعصار دانيال"، 2023/09/13، الرابط: www.bbc.com

[17] سكاي نيوز عربي – أبوظبي، "لماذا درنة هي الأكثر تضررًا من العاصفة دانيال؟"، 2023/09/13، الرابط: www.skynewesarabia.com

[18] وصف المكان في تصور غالب هلسا: "هو الذي يلد الأحداث قبل أن تلده، فيعطينا تصورًا لها وللأشخاص وللزمان والمكان والحركة تشكل وحدة لا تنفصم". انظر: غالب هلسا، المكان في الرواية العربية واقع وآفاق، بيروت: دار ابن رشد للطباعة والنشر، ط. 1، 1981، ص. 209.

[19] غوستاف لوبان، سيكولوجية الجماهير، ترجمة هاشم صالح، بيروت: دار الساقي، ط. 1، 1991، ص. 56.

[20] زعيم قبائل مصراتة، وهو أحد رموز معركة القرضابية، وأحد أقطاب فكرة تكوين الجمهورية الطرابلسية عندما اجتمع بسليمان الباروني في مدينته.

[21] زعيم قبائل بني ليد "ورفلة" وأحد الأعضاء المؤسسين للجمهورية الطرابلسية 1918/11/16.

[22] إتيان دو لا بويسي، العبودية المختارة – مرافعة قوية ضد الطغيان، ترجمة صالح الأشمر، بيروت: دار الساقي، ط. 1، 2016، ص. 38.

[23] تعدد مبعوثي الأمم المتحدة من طارق متري باردينو ليون، ومارتن كوبلر، وستيفاني وليامز، وغسان سلامة، وعبد الله باتيلي، وتعدد المراحل الانتقالية في حكومات: حكومة الدكتور محمود جبريل والدكتور الكيب، مرورًا بحكومة علي زيدان، وعبد الله الثني، والحاسي، وخليفة الغويل، والسراج، وصولًا إلى

حكومة عبد الحميد الدبيبة، وتعدد المؤتمرات الدولية: الصخيرات، برلين، جنيف، بوزنيقة، الغردقة، باليرمو، وباريس.

[24] عنوان الفصل 43 من كتابه المقدمة والذي يسمى ديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر.

[25] باتريك سافيدان، الدولة والتعدد الثقافي، ترجمة المصطفى حسوني، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ط. 1، 2011، ص. 53.

[26] بيونغ شول هان، مجتمع الاحتراق النفسي، ترجمة بدر الدين مصطفى، دار معنى للنشر والتوزيع، مبادرة ترجم، ط. 1، 2021، ص. 60.

[27] رغم تعهدات سابقة بعدم الترشح.. الدبيبة يعتزم خوض انتخابات الرئاسة في ليبيا، 2021/11/07، الرابط: www.aljazeera.net

[28] بتصرف، جوست إبراهام ماوريتز ميرلو، مرجع سابق، ص. 369، 370.

[29] عربي 21، "اتهامات لـ'الدبيبة' بتسليم 'بوعجيلة' لأمريكا ضمن صفقة.. ما المقابل؟"، 09:47 12/12/2022،AM ، الرابط: /www.arabi21.com/story

[30] أخبار ليبيا 24، "إعلان احتجاز أمريكا للمواطن مسعود بوعجيلة بتهمة الضلوع في قضية لوكربي يثير الجدل في ليبيا"، 2022/12/12، الساعة 9:50 ص، الرابط: www.akhbarlibya24.net/2022/12/12 ، مع العلم أن القضية تم تسويتها بموجب المرسوم التنفيذي الذي أصدره الرئيس بوش في ذات السنة رقم 13477 وبموجب القانون رقم 30/110، لسنة 2008، الذي أصدره الكونجرس الأمريكي.

[31] أكدت المادة الثالثة عشر من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على "حق المواطنة والجنسية"، كما نصّت على "حق المواطنين في مغادرة أوطانهم والعودة إليها".

[32] الولايات المتحدة تبحث عن معارضيها وتضع سقفًا ماليًا لتسليمهم وقتلهم (تنظيم القاعدة وداعش...) وتغير أنظمة سياسية ("بنما"، "نيكاراغوا"، العراق...)، والذات الليبية تدفع مقابل أن تجلب (أبنائها) بأموالهم من دول الجوار، ولا تعي مدى انعكاس هذا على قيم وآدمية وإنسانية أبنائها داخليًا وخارجيًا.

[33] سبوتنيك عربي، "أمريكا: عملية نقل أبوعجيلة قانونية وتمت بالتعاون مع السلطات الليبية"، 06:41 21.12.2022،GMT ، الرابط: /www.sputnikarabic.ae/20221221

[34] رئيس المحكمة العليا الأسبق والخبير القانوني المستشار.

[35] لماذا سلمت حكومة الدبيبة مواطنها لواشنطن في قضية لوكربي؟ الثلاثاء 2022/12/13، 5:42، الرابط: www.independentarabia.com/

[36] وائل ب. حلاق، مرجع سابق، ص. 198.

[37] يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، 2013، ص. 188.

[38] كوينتتُ دو لافيكتورا، "مفاهيم المواطنة والفضاء العمومي عند حنة أرنت وهابرماس"، ترجمة نورالدين علوش، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة إضافات، العدد 22، ربيع 2013، ص. 51.

[39] يوسف الصواني، مرجع سابق، ص. 179.

[40] إتيان دو لا بويسي، مرجع سابق، ص. 21.

[41] هاجر القايد: "بالدليل قطر تشتري الذمم لعدم بناء الجيش الليبي... التواتي عيضه: تميم بن حمد تعهد بإهانة جبريل بعد رفضه للقائه"، الوطن الليبية، 2013/7/26، الرابط: www.alwatan.libya.com

[42] يسبغ مصطلح المواطنة على أبناء الوطن حقوق سياسية وقانونية كعضوية كاملة تميزهم عن الأجنبي، لأنهم يملكون جنسية ذاك الوطن، ولكن في ليبيا يمكن رصد أن هناك تضاربًا هوياتيًا وتناقضًا بين مصطلحي (المواطنة والجنسية)، ولا سيما عندما تم تقديم مزدوجي الجنسية في المناصب السيادية للدولة، والذي ضرب مصطلح الجنسية في مقتل هو قانون العزل السياسي "اجتثاث كل من تقلد مناصب قيادية في النظام السابق"، الذي جعل الدولة في حالة سيولة ورخاوة أمنيًا وقانونيًا، وتم ملء الفراغ بالتمدد والتوسع من قبل المليشيات في المناصب القيادية داخل الدولة وخارجها باعتبارهم دفعوا ضريبة الحرب بالجروح والمعاناة، أو بمقتل أقاربهم...، فضلاً عن بقاء أعضاء السلطة التشريعية في مناصبهم (من مؤتمر وطني ومجلس دولة وبرلمان)، وكذا السلطة التنفيذية التي تتغير مسمياتها من حكومة إنقاذ وطني ووحدة وطنية... والإنقاذ والوحدة منها براء، وبالتالي ما زالت حقوق الانتخابات مغتصبة والواجبات مشوهة للوطن والمواطن.

[43] يوسف محمد جمعة الصواني، مرجع سابق، ص. 223.

[44] بتصرف مراجعة كتاب عبد الغني عماد، سوسيولوجية الهوية: جدليات الوعي والتفكك، إعداد البنا، مراجعة: فادي كحلوس، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017.

[45] جوست إبراهام ماوريتز ميرلو، مرجع سابق، ص. 27.

[46] برهان غليون، نقد السياسة- الدولة والدين، بيروت: المركز الثقافي العربي، ط. 4، 2007، ص. 109.

[47] Arnold Toynbee, A Study of History, Oxford University Press, London, vol. V, 1969, pp. 291-292.

[48] "الخلاف بين دار الإفتاء بطرابلس وهيئة الأوقاف فقهي أم سياسي"، الموقف الليبي، 2023/05/08، الرابط: www.Libyanstand.net

[49] Edward Cornish, "Your Tool for Preparing for the Future," The Futurist, U.S.A., Jan.-Feb. 1998, p. 6.

[50] المجتمع التأديبي المليشاوي الذي انتهك قواعد التداول السلمي للسلطة، وخالف المعايير والأسس والأعراف والمبادرات الاجتماعية للمصالحة، التي

أزاحت مركبات الدولة المدنية وفكرة المواطنة لمصالحه، بتسيس المحاصصة القبلية وتوظيف الفتوى والارتماء في أحضان الخارج، حتى صار الليبيون لا يمثلون أنفسهم.

[51] بقلم السفير جان معكرون، "شعاران خالدان للرئيسين كينيدي وترومان"، 2021/02/23، الرابط: www.asswak-alarab.com

[52] زياد عقل، "القواعد العسكرية الأجنبية في ليبيا بين الإشاعات والواقع"، الإثنين 2020/07/29، الرابط: www.independentarabie.com

[53] علي حرب، أصنام النظرية وأطياف الحرية، بيروت - الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط. 1، 2001، ص. 11.

[54] المقصود بعصر الجماهير في هذا المقام، أن الليبيين يعصر بعضهم البعض، وكل واحد منهم حقيقة وهو ليس مسؤولاً عن الفوضى أو هو جزء منها، ويبدو هذا هو نسق المعتقدات الفكرية الذي صاغها روكيتش للتعصب والذي يعني أن: "المنظومة المعرفية للفرد الليبي هي نتاج اتجاهات وسلوكيات وأساليب تفكير واقعه، وهي مبنية على افتراض بأن أفراد جماعة ما لديهم معتقدات (اتجاهات وقيم) تختلف عن معتقدات الجماعة الأخرى في المجتمع الواحد، والتعارض بينهم نتاج إدراك السياق الاجتماعي والسياسي الذي يعيشونه وتفاعلهم مع تصورهم له". ويغذي هذا التعصب في المجال العام الليبي: العناد والتعصب والأحكام المسبقة والتخلف الفكري والإعلام الموجه، وعدم الإيمان بالرأي والرأي الآخر، والاستعداد لمواجهة الاختلاف والقدرة على التمييز المعرفي. انظر: محمد صباح القريشي، الصورة الذهنية والتنوع الثقافي، عمان: دار المعتز، ط. 1، 2021، ص. 69، 70.

[55] حسن حنفي، في الثقافة السياسية- آراء حول أزمة الفكر والممارسة في الوطن العربي، دمشق: منشورات دار علاء الدين، ط. 1، 1998، ص. 12.

[56] العزل السياسي: يعكس ثقافة المنتصر على المهزوم، وهي ثقافة تشفي تتسع فيها دائرة الاتهامات.

[57] بوابة الوسط- القاهرة، "غسان سلامة: هناك مليونير جديد كل يوم في ليبيا وطبقة وسطى تتقلص يومًا بعد آخر"، الأربعاء 2019/03/27، 11:44 مساءً، الرابط: www.alwasat.ly

[58] عبد الجليل أبو المجد، مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء الغرب،

[59] - مالك بن نبي، **ميلاد مجتمع، شبكة العلاقات الاجتماعية " الجزء الأول"** ، ترجمة : عبد الصبور شاهين ، المراجعة : عمر مسقاوي، دمشق : دار الفكر،1985م ، ص78 .